الصندوق يساهم في تمويل مشروع جسر نهر مانغوكي بمدغشقر بـ 3 ملايين دينار

«الكويتي للتنمية» يوقع اتفاقيتي قرض بـ 40 مليون دولار مع مصر

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع الحكومة المصرية اتفاقيتي قرضين بقيمة 40 مليون دولار (135 مليون دولار تقريبا) وذلك على هامش أعمال مؤتمر (افريقيا 2018).

وتبلغ قيمة القرض الأصلي 15 مليون دينار (حوالي 50 مليون دولار) لتمويل انشاء أربع محطات تحلية مياه بمحافظة جنوب سيناء فيما بلغت قيمة القرض الإضافي 25 مليون دينار (حوالي 85 مليون دولار).

ووقع اتفاقيتي القرض الاصلي والاضافي نيابة عن الحكومة المصرية وزير الاستثمار والتعاون الدولي الدكتورة سحر نصر وعن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية مديره العام عبدالوهاب البدر. وجرى توقيع الاتفاقيتين بحضور سفير الكويت لدى مصر محمد الذويخ ومحافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة. ويهدف مشروع انشاء اربع محطات تحلية مياه في (بحر البقر) بمحافظة جنوب سيناء الى تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب وتقليص الفاقد في شبكات النقل وحماية الصحة العامة وتوفير خدمات اساسية لتحسين مستوى المعيشة للسكان.

ويهدف مشروع انشاء منظومة مياه مصرف (بحر البقر) الى تلبية الطلب على المياه الصالحة للاستخدامات المختلفة لاسيما لاغراض التوسع في الانتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والاستغلال الامثل للموارد المائية المتاحة والمساهمة في حماية (بحيرة المنزلة) بيئيا وخلق حوالي 100 الف فرصة عمل.

وبسهم المشروع ايضا في تحقيق الهدف السادس من اهداف التنمية المستدامة الخاص بتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية من خلال زيادة توفير مياه الشرب.

وتبلغ السعة الإنتاجية لمشروع محطات التحلية حوالي 56 مترا مكعبا يوميا منها محطة بطاقة انتاجية تبلغ حوالي 30 الف متر مكعب يوميا بمدينة شرم الشيخ.

كما يضم المشروع محطة بطاقة انتاجية تبلغ 15 الف متر مكعب في اليوم بمدينة (ابو رديس) ومحطة بطاقة انتاجية تبلغ 6 الاف متر مكعب يوميا في مدينة نبق (شرم الشيخ) ومحطة بطاقة انتاجية تبلغ 5 الاف متر مكعب يوميا في مدينة (طابا).

ويشمل المشروع ايضا اعمال نقل المياه المحلاة من المحطات لخزانات التوزيع الواقعة في تلك المدن بمجموع اطوال يبلغ حوالي 38 كيلومترا وباقطار تتراوح بين حوالي 600 و800 ملم فيما يتوقع ان يتم انجاز المشروع نهاية عام 2022.

ويتكون مشروع انشاء منظومة مياه مصرف (بحر البقر) من انشاء قناطر لتحويل خمسة ملايين متر مكعب في اليوم من المصرف بما في ذلك منشآت خرسانية ومحطتي رفع الاولى على مصرف (شادر عزام) سعتها حوالي 170 مترا مكعبا يوميا والثانية على مصرف (ام الريش) سعتها حوالي 5 ملايين متر مكعب يوميا.

ويشتمل المشروع كذلك على انشاء محطة معالجة سعتها حوالي خمسة ملايين متر مكعب يوميا شرق قناة السويس وكذلك استصلاح اراض زراعية مساحتها حوالي 330 الف فدان بالإضافة الى 70 الف فدان يتم زراعتها حاليا بحيث تبلغ المساحة الكلية حوالي 400 الف فدان .ويتضمن المشروع بالإضافة الى ذلك الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد التصاميم التفصيلية والاشراف على تنفيذ المشروع.

وتم تقدير تكاليف مشروع انشاء أربع محطات تحلية مياه بحر في محافظة جنوب سيناء حسب الاسعار السائدة عام 2018 لمشاريع مشابهة بحوالي 1960 مليون جنيه مصري (اي حوالي 32ر9 مليون دينار كويتي) منها حوالي 1062 مليون جنيه بالعملة الاجنبية (اي حوالي 17ر4 مليون دينار كويتي) وتعادل 54 بالمائة من اجمالي تكاليف المشروع.

ويعتزم الصندوق توفير قرض ثان ضمن مخصصات برنامج الاقراض الحالي الجديد لاستكمال خطة تمويل هذا المشروع.

وتبلغ مدة القرض المذكور 25 سنة بما في ذلك فترة امهال قدرها 6 سنوات وسيتم سداد القرض على 38 قسطا نصف سنوي يستحق اولها في اول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد او تكاليف اخرى وذلك بعد انقضاء فترة الامهال المذكورة.

اما الفائدة على القرض فهي بواقع 1ر5 بالمائة سنويا يضاف اليها رسم بواقع 0ر5 بالمائة سنويا لمواجهة التكاليف الادارية وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

وقد تم تقدير تكاليف مشروع انشاء منظومة مياه مصرف (بحر البقر) حسب الاسعار السائدة في عام 2017 لمشاريع مشابهة بحوالي 54 مليار جنيه مصري (اي حوالي 908 ملاين دينار) منها حوالي 32ر9 مليار جنيه بالعملات الاجنبية (اي حوالي 553 مليون دينار كويتي) وتعادل نسبة 67 بالمائة من اجمالي تكاليف المشروع.

وساهم الصندوق الكويتي بتمويل المشروع من خلال قرض اول وقيمته 50 مليون دينار كويتي سيغطي حوالي 21ر2 بالمائة من التكاليف الاساسية للمشروع عدا المكونات الزراعية.

وسيغطي القرضان الاول والاضافي «المدمجان» حوالي 8ر31 بالمائة من التكاليف الاساسية للمشروع فيما عدا المكونات الزراعية.

ومن المقرر ان يستكمل القرض الاضافي الاول المقترح للمشروع والقرض الاضافي الثاني المرتقب تقديمه باقي مساهمة الصندوق في انشاء منظومة مياه مصرف (بحر البقر) وسيقدم القرضان الاضافيان بنفس شروط القرض الاول وبدمجان معه.

ويمثل قرض الصندوق الكويتي الخاص بإنشاء أربع محطات تحلية مياه بحر في محافظة جنوب سيناء القرض (49) الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشاريع في جمهورية مصر العربية.

وسبق ان قدم الصندوق الكويتي للحكومة المصرية او لهيئات تابعة لها (48) قرضا بقيمة اجمالية حوالي 973 مليون دينار كويتي (اي ما يعادل حوالي 3ر308 مليار دولار) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات.

ويمثل قرض الصندوق الكويتي الاضافي الخاص بمشروع انشاء منظومة مياه مصرف (بحر البقر) القرض (50) الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشاريع في مصر كما قدم الصندوق لها 17 منحة ومعونات فنية بقيمة اجمالية قدرها حوالي 3ر9 مليون دينار كويتي (حوالي 13ر3 مليون دولار).

وقام الصندوق كذلك بإدارة منحتين مقدمتين من حكومة دولة الكويت لجمهورية مصر العربية بلغت قيمتهما 8ر4 مليون دينار كويتي (حوالي 16 مليون دولار) لبناء بعض المدارس التي تأثرت بالزلزال عام 1993 ولبناء القرى المتضررة بالسيول عام 1995 وقد سحبتا بالكامل.

يذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة عامة كويتية تعتمد كليا على مواردها الذاتية في تقديم القروض والمساعدات التنموية الاخرى.

إتفاقية قرض مع مدغشقر

كما تم التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية مدغشقر والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، يقدم الصندوق بمقتضاها لجمهورية مدغشقر قرضا مقداره 3.0 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 10 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع جسر نهر مانغوكي . ويجدر بالذكر أن الصندوق مؤسسة عامة كويتية تعتمد كليا على مواردها الذاتية في تقديم القروض والمساعدات التنموية الأخرى .

وقد وقع على إتفاقية القرض ، نيابة عن حكومة جمهورية مدغشقر فونيتانسلما اندرياميولونا – وزيرة المالية والخزينة ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، عبدالوهاب أحمد البدر – مدير عام الصندوق .يهدف المشروع إلى تلبية الطلب على نقل الركاب والبضائع وتسهيل حركة المرور لتسويق المنتجات الزراعية وتنشيط السياحة ، مما سيساهم في خفض تكلفة النقل وتقليل زمن إنتقال الركاب والبضائع ، وبالتالي في تطوير قطاع النقل ودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد .

يشمل المشروع أعمال التنفيذ لتشييد جسر من الخرسانة المسلحة مسبقة الجهد بطول إجمالي يبلغ 880 متر وبعرض يبلغ 7 متر إضافة لرصيفين للمشاة على الجانبين بعرض يبلغ 1.35 متر على كل جانب ، كما يشمل المشروع أعمال التنفيذ لتشييد الطرق الموصلة بين طرفي الجسر والطريق الرئيسي بطول إجمالي يبلغ حوالي 7 كيلومترات بما في ذلك أعمال السلالة وأعمال تصريف مياه الأمطار ، وذلك بالإضافة إلى أعمال إجتماعية ، وأعمال الحماية والسلامة وأعمال الحفاظ على البيئة ، أيضا يشمل المشروع الخدمات الإستشارية لمراجعة التصاميم التفصيلية والإشراف على التنفيذ ، ودعم مؤسسي ، وتدقيق مالي ، وإستملاكات للأراضي .

ويمثل قرض الصندوق الكويتي المشار إليه القرض الـ 7 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية مدغشقر ، حيث سبق أن قدم الصندوق لها 6 قروض لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة ، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 17.206 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 58.5 مليون دولار أمريكي) . كما قدم لها الصندوق معونة فنية واحدة بقيمة قدرها حوالي 130 الف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 442 الف دولار أمريكي) وذلك لإعداد دراسات الجدوى الفنية لمشروع طريق سوانيرانا إيفونغو – مانانارا، وقد تم دمجها بالقرض المقدم لذات المشروع .

عبدالوهاب البدر و سحر نصر اثناء توقيع الاتفاقيتي القرض

لتمويل توصيل الغاز الطبيعي إلى مناطق القاهرة الجديدة

«الوطني – مصر» يوقع بروتوكول تعاون مع شركة «تاون جاس»

وقع بنك الكويت الوطني – مصر الأسبوع الماضي بروتوكول تعاون مع الشركة المصرية لتوزيع الغاز الطبيعي للمدن « تاون جاس « إحدى الشركات التابعة للشركة المصرية القابضه للغازات الطبيعية « إيجاس»، يقضي بتولي البنك تمويل تكلفة توصيل وتشغيل الغاز الطبيعي في مناطق القاهرة الجديدة عبر أقساط وشروط ميسرة لعُملاء شركة تاون جاس.

وقد قام بالتوقيع من جانب بنك الكويتي الوطني – مصر الدكتور / ياسر حسن –العضو المنتدب، ومن جانب شركة تاون جاس المهندس / ياسر فؤاد بهنس – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وذلك بحضور ياسر الطيب – نائب العضو المنتدب للبنك، و عمرو الألفي رئيس قطاعات الأعمال بالبنك والفيف من قيادات البنك وشركة تاون جاس.

ويشمل البروتوكول توفير نظام تمويل تكلفة التوصيل بالتقسيط من خلال منح العميل بمنطقة القاهرة الجديدة قرضا لسداد تكلفة توصيل الغاز الطبيعي لوحدته السكنية طبقا للمقايسة الفعلية ووفقا، للنظام الائتماني لبنك الكويت الوطني – مصر وذلك بدون حد أدنى أو حد أقصى ولمدة خمس سنوات، الأمر الذي سيساعد على توصيل الغاز إلى ما يقرب من 40 ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى التوسعات المستقبلية بمنطقة القاهرة الجديدة والتي سبق توصيلها للعمل بالغاز الطبيعي من قبل، وتعتبر خارج المناطق التي يُطبق عليها نظام التقسيط على فاتورة استهلاك الغاز بقيمة 30 جنيه شهرياً لمدة 6 سنوات.

وبهذه المناسبة قال الدكتور / ياسر حسن «إن هذه الخطوة تأتي ضمن إستراتيجية البنك وتوجهاته في المرحلة الحالية والهادفة نحو تعزيز موقعه في قطاع التجزئة المصرفية بما يقدمه من خدمات ومنتجات متطورة تناسب متطلبات مختلف شرائح العملاء من الأفراد والتي تستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق، وبعد قيام مصرفنا بتوقيع هذا البروتوكول مع شركة تاون جاس انعكاس واضح لتوجهاتنا نحو ذلك».

وأضاف أن البنك من ناحية أخرى يعمل دائما على زيادة محفظته في قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الإئتمانية تنوعاً كبيراً في الشركات التي يتعامل معها سواء كانت شركات كبيرة أو شركات صغيرة ومتوسطة.

وأشار د. حسن إلى أن البنك قد خطى خطوات جيدة جدا في دعم قطاع الـ ((SMEs بما يمثله هذا القطاع من أهمية خاصة للسوق المصرية حيث يقوم البنك بتوفير بدائل تنافسية متنوعة لهذا القطاع وذلك بدعم من مجموعة بنك الكويت الوطني ذات النشاط الدولي.

من جانبه قال رئيس قطاعات الأعمال في بنك الكويت الوطني–مصر عمرو الألفي «إن هذه الخطوة تأتي في إطار دعم البنك لقطاع البترول خاصه فيما يخص إتجاه الدولة نحو توصيل الغاز الطبيعي لمعظم المناطق بالجمهورية بدلا من الاعتماد على البوتاجاز ليتواكب ذلك مع الإكتشافات العديدة التي أعلن عنها مؤخرا للغاز الطبيعي الأمر الذي يوفر موارد للدولة بالعملات الاجنبية».

ومن جهته قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تاون جاس المهندس / ياسر فؤاد بهنس « إن توقيع البرتوكول يأتي ضمن المشروع القومي الذى ترعاه وزارة البترول للتوسع في توصيل الغاز الطبيعي لكافة العملاء وذلك لتحسين مستوى معيشة المواطنين ولزيادة أعداد العملاء عبر تسهيل إجراءات التعاقد وتخفيف الأعباء المالية وبما ينعكس على تحقيق أهداف الدولة في إحلال الغاز الطبيعي محل البوتاجاز وتخفيف الدعم عن كاهل الموازنة .

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني– مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر في عام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 48 فرعا تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، والمناطق الصناعية في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان أحدهما بالقاهرة والآخر بمدينة الإسكندرية وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية، كما يمتلك البنك شبكة كبيرة من ماكينات الصراف الآلي التي تنتشر بأهم المناطق بالجمهورية لخدمة عملاءه على مدار 24 ساعة، هذا فضلاً عن العديد من الخدمات الإلكترونية مثل خدمة « وطني أون لاين » التي تتيح لعملاء البنك التمتع خدمات مصرفية آمنة في أي وقت ومن أي مكان.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني الذي تأسس في عام 1952 كأعرق وأقدم بنك وطني ومؤسسة مالية في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي، هو أحد أكبر وأبرز البنوك العربية، ويتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، التي أكدت على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه المتقدم بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثالثة عشرة على التوالي. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى أكثر من 150 فرعا وشركة تابعة تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

الهاشل يعلن إطلاق جائزتي «الباحث الاقتصادي» و«الطالب الاقتصادي الكويتي»

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد الهاشل اطلاق (جائزة الباحث الاقتصادي) الموجهة للباحثين الكويتيين وجائزة (الطالب الاقتصادي) الموجهة لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا من الكويتيين.

وأضاف الهاشل في بيان صحفي صادر عن البنك أنه بإمكان الراغبين بالمشاركة وكذلك المهتمين الاطلاع على تفاصيل المشاركة في الجائزة لعام 2018 وتقديم طلبات الترشح على النماذج الخاصة اعتبارا من يوم غد 9 ديسمبر الجاري ولغاية يوم 31 يناير المقبل وذلك عبر الموقع الإلكتروني (www.kibs.edu.kw).

وأوضح أن الجائزة تهدف الى تشجيع البحث العلمي في الشان الاقتصادي والمصرفي من خلال تحفيز الكوادر الوطنية وتشجيعها على تطوير مهاراتها وقدراتها البحثية على أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي.

وبين أن إطلاق هذه الجائزة التي يخصصها (المركزي) والبنوك الكويتية سنويا ويدير شؤونها معهد الدراسات المصرفية يأتي ضمن السعي الاستراتيجي منهم لتعزيز دورها في خدمة المجتمع وترسيخ النهج العلمي في تناول الشؤون المصرفية والمالية.

«أسيكو» تدعم معرض «جسور» لاتحاد الصناعات الكويتية الخامس

لقطة جماعية من فعاليات المعرض

وفقاً لالتزامها بتفعيل دورها الاجتماعي من خلال تبني المبادرات والفعاليات الهادفة لدعم الصناعات الوطنية وتطويرها، شاركت «أسيكو المجموعة» أحد أكبر الشركات الكويتية الرائدة والمتعددة القطاعات والخدمات المتكاملة في مجال البناء في دعم معرض اتحاد الصناعات الكويتية الخامس (KIU EXPO 2018) الذي أقيم مؤخراً تحت عنوان «جسور» في أرض المعارض الدولية بمشرف، والذي نظمه الاتحاد برعاية صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه.

ولقد شهد المعرض إقبالاً كبيراً من العديد من أبرز المصانع المحلية والشركات ذات الصلة، بالإضافة إلى المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة الكثير من الجهات الحكومية المعنية بشكل وثيق بهذا القطاع.ومن جانبها، صرحت نائب الرئيس التنفيذي «لأسيكو المجموعة»، السيدة غصون الخالد، قائلة: «باعتبارنا أحد أكبر المصنعين المحليين المعتمدين عالمياً في مجال مواد البناء، فإننا نحرص دائماً على المشاركة في المعارض الصناعية المحلية التي تسعى لتعزيز القطاع الصناعي والمنتجات الوطنية في البلاد، وتماشياً مع التطور المستمر الذي يشهده القطاع الصناعي في الكويت، فإن مثل هذه الفعاليات والمعارض تعد فرصة مثالية لنقل المعرفة وتبادل الخبرات بين العاملين في هذا المجال، إلى جانب تعزيز بيئة التعاون والإعتزاز بالمنتجات الوطنية. كما أنها تساعد أيضاً في تسليط الضوء على حجم القطاع الصناعي الكويتي، ومدى أهمية الدور الذي يلعبه في تعزيز الاقتصاد القوي والأكثر تنوعاً».

وأضافت الخالد: «تأتي مشاركتنا في هذا المعرض كمساهمة منا في دعم الفعاليات والمبادرات التي تهدف إلى خلق الوعي حول أهمية دور القطاع الخاص بشكل عام والصناعي بشكل خاص في تحقيق رؤية الكويت نحو تنمية اقتصادية مستدامة يكون للقطاعين الخاص والصناعي دور رئيسي فيها، هذا إلى جانب إيماننا بالدور الإيجابي الذي يقوم به اتحاد الصناعات الكويتية كونه يربط بين الصناعة الوطنية وكافة القطاعات الأخرى ذات الصلة.»

وأفادت الخالد بأن «أسيكو المجموعة» تسعى دائماً لدعم المنظمات والبرامج الوطنية والفعاليات والمبادرات المختلفة من خلال توفير الخبرات والموارد لتحقيق أهدافها المنشودة، وذلك ضمن إطار برنامج أسيكو الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يقوم على خدمة وتنمية المجتمع، والذي يعد جزءاً رئيسياً وهاماً من استراتيجية الشركة ككل.